

# رئيس واعضاء محلي محافظة الضالع يؤكدون تمسكهم بالشرعية الدستورية

إلى متاهات الصراع  
والتمزق .

وقالوا في البيان  
المذيل بتوقيع محافظ  
محافظة الضالع رئيس  
المجلس المحلي علي  
قاسم طالب : « سنظل  
سندا قويا للشرعية  
الدستورية ولإلأمن  
والإستقرار وسدا منيعا  
في وجه كل دعاة الفتنة  
وكل من يتربصون  
بالوطن وثورته ونظامه



أكد رئيس وأعضاء  
السلطة المحلية  
بمحافظة الضالع  
تأييدهم وتمسكهم  
بالشرعية الدستورية  
بقيادة فخامة الأخ  
الرئيس علي عبدالله  
صالح رئيس الجمهورية .  
وأكدوا في بيان لهم  
اليوم رفضهم القاطع  
لأي عمل إنقلابي على  
الديمقراطية والشرعية  
الدستورية ، مؤكدين

والوطن وثورته ونظامه  
الجمهوري ووحدته ومكاسبه الوطنية،  
وسنظل نؤدي واجبنا بكل تفان وإخلاص  
وبأعلى ما نملكه من أرواح».

وقوفهم ضد كل من يسعى للفتن  
والإضرار بالأمن والإستقرار والوحدة  
والسلم والإجتماعي وضد جر الوطن



## قولوا لنا كم حجم التهرب الضريبي ومن هم المتهربين

أحمد السروري ..

بكل صراحة نريد  
من مصلحة الضرائب و  
فروعها في المحافظات  
أن توضح للشارع و  
لأبناء الوطن مقدار  
حجم التهرب الضريبي  
والمبالغ المالية  
(الإيرادات الضريبية)  
التي لا يتم تحصيلها  
من كبار التجار ورؤوس  
الأموال على مستوى  
الوطن كله و كل  
محافظة على حده حتى  
نعرف من هم الذين  
ينهبون المال العام  
و يستثمرون أسواق  
البلاد دون أن تحصل  
منهم على حقوقها  
فالضرائب حق قانوني و  
وطني ولا يصح التهرب  
عن دفعها أو التهاون  
في تحصيلها كما أننا  
نطالب ذوي الشأن أن  
يسردوا بالأسم أسماء  
الأشخاص المتهربين  
من دفع الضرائب دون  
تميز و دون خوف من  
نفوذهم أو علاقاتهم  
السياسية أو مكانتهم  
القبلية و من ثم أيضا  
يحالوا إلى المحاسبة و  
يطبق بحقهم القانون  
لأن لا أحد في الوطن  
كله فوق القانون .

و هنا نستفسر ما  
الذي منع وأخر الجهات  
المسؤولة عن اتخاذ  
الإجراءات القانونية  
الرادعة ضد هؤلاء  
الفاستدين فنحن نعتبر  
كل من يتواطأ معهم  
من موقعه الإداري  
و من صلاحيته في  
المرفق الذي يديره  
فاستد مثلهم و يجب أن  
يزاح من موقعه و يحال  
للمحاسبة .

## 162 مليون ريال موازنة تنفيذ مشاريع مياه الشرب بالضالع هذا العام

# مشاريع المياه شبه فاشلة والفساد يهيمن على أداء الجهات المنفذة



إبراهيم محمد حسين ..

نحن هنا لن نحكم على مشاريع مياه  
الشرب المدرجة في خطة هذا العام  
٢٠١١م للتنفيذ لن نحكم عليها بالفشل  
مقدما لأن مرحلة التنفيذ لبعض المشاريع  
لم تبدأ وأخرى بدأ التنفيذ لها وهي في  
مرحلتها الأولى ، بالطبع هذه المشاريع  
تنفذ من قبل المؤسسة المحلية للمياه و  
الصرف الصحي بالضالع سواء استكمال  
للمشروع المركزي لمدينة الضالع أو  
المديرية الأخرى .

الأکید أن حاجة الناس لمياه الشرب ماسة  
جدا في مختلف المديرية وبالذات مدينة  
الضالع والأزرق وجفاف والحشاء وغيرها  
منذ سنوات طويلة و قد اعتمدت مئات  
الملايين في مختلف المديرية لتنفيذ  
مشاريع مياه الشرب فتعثر الكثير منها  
و مشاريع أخرى تعرضت لمشاكل تسببت  
في إعاقة عملها وأدائها لخدماتها لصالح  
الأهالي و لم تستطع السلطات المحلية  
معالجة هذه المشاكل و مشاريع ترحلت  
عملية تنفيذها من عام إلى آخر لتهرب  
المقاولين و الجهات المنفذة و تلاعبها في  
المواعيد و المخصصات ولا شك أن إدارة  
المؤسسة واجهت صعوبة عقب فصلها عن  
فرع عدن و إنشاء فرع محلي للمؤسسة  
بالمحافظة باعتبار مواردها ضعيفة و  
موازنتها ضئيلة و وجود متأخرات مالية  
كبيرة لدى المواطن المستهلك المشترك  
في مشروع المياه و هذا ينطبق على  
الضالع وقعبطة و دمت رغم إستحداث و  
تنفيذ شبكة و خطوط أنابيب جديدة للمياه  
في أحياء مدينة الضالع .

وقد شهد أداء كثير من الجهات المنفذة  
حالة من التخبط و العشوائية الإدارية  
و ضعف الإشراف خصوصا أن أغلب  
الاعتمادات مركزية و كانت هناك مبالغت

قعبطة و دمت ، لكن الاختلالات الكبيرة  
التي هيمنت و طغت على مواقف الجهات  
الممولة ماليا و إداريا و كذا عدم قيام  
الجهات المشرفة التنفيذية و المحلية  
بالمحافظة و المديرية و صمتها تجاه  
تلك الاختلالات و تفرد إدارات المؤسسات  
الفرعية بالقرارات خلافا للقوانين و  
اللوائح الإدارية يعد فسادا أدى إلى شبه  
فشل مالي و إداري و خدماتي لكثير من  
مشاريع مياه الشرب بالمدينة و المديرية  
الأخرى و هو ما حرم الأهالي من الحصول  
على مياه الشرب النقية و النظيفة و هنا  
لا بد من مراجعة هذا الأداء و تفعيل هذه  
المؤسسات و محاسبة المقصرين الذين  
أوصلوا الأوضاع إلى هذا الحد .

في تقدير تكلفة التنفيذ بمئات الملايين  
عن المبالغ الحقيقية المفترض أن تنفذ  
هذه المشاريع بقيمتها بمعنى أن اعتماد  
تنفيذ مشروع مياه معين و تكلفته المقررة  
في مناقصة التنفيذ يمكن في حالة  
المصادقية أن تنفذ بقيمة اثنين أو ثلاثة  
مشاريع بدلا من مشروع واحد و هذا هو  
الفساد بعينه كما أن التلاعب في مراحل  
التنفيذ خلافا للمواصفات و العقود الموقعة  
أيضا هو فساد و مبررات تأخير التنفيذ  
حسب المراحل و التواطؤ من الجهات  
المشرفة هو جزء من الفساد .

ولا ننكر أيضا أن هناك مراحل في  
مشاريع المياه تم إنجازها في المشروع  
الإسعافي لمدينة الضالع و كذا في